

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

٥٧١٠ الجلسة

الجمعة، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فيربيكي	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتا فورا
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد شافيز
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد لي كيكسن
	غانا	السيد تاشي – منسون
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

07-40465 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوتين بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ديمتريوس بريكوس، الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والى السيد غوستاف زلوفينن، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومدير مكتب الوكالة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/390، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد ديمتريوس بريكوس، الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والسيد غوستاف زلوفينن، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى الأمم المتحدة ومدير مكتب الوكالة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

والآن أعطي الكلمة للسيد ديمتريوس، الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

السيد بريكوس (تكلم بالانكليزية): أرحب بهذه الفرصة لموافاة المجلس بمعلومات عن أنشطتنا. إن التقرير الفصلي التاسع والعشرين المقدم إلى المجلس، الذي يغطي الفترة من ١آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو، يرد في الوثيقة S/2007/314. وهذا آخر تقرير فصلي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (اللجنة) في ضوء القرار الذي يوشك المجلس على اتخاذه بإنهاء ولاية اللجنة وقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعراق.

في البيئة الأمنية الحالية في العراق، لا ينبغي تجاهل إمكانية سعي الجهات الفاعلة غير التابعة لدول إلى الحصول على العوامل التكسينية (السمية) أو السلائف الكيميائية بكميات صغيرة. ومن الأمثلة الحديثة ما أفادت التقارير به من استخدام المتمردين في العراق للكيميائيات الصناعية السمية، التي كانت في الماضي خاضعة لرصد الأمم المتحدة، مثل الكلورين، وتركيبها مع متفجرات بغرض نشرها على

نطاق واسع. وإن إمكانية حصول الجهات الفاعلة غير التابعة لدول على عوامل أخرى أكثر سمية إمكانية حقيقية. وفي ضوء تلك الأحداث في العراق والاهتمام الذي حظيت به، توسعنا في دراستنا، الواردة في مرفق تقريرنا التاسع والعشرين، لمسألة الكميات الصغيرة من العوامل في المجالين الكيميائي والبيولوجي.

لقد وُصفت أنشطة اللجنة في السنوات الأخيرة بالتفصيل في تقاريرها الفصلية المرفوعة إلى المجلس وفي شتى المرفقات الفنية الملحقة بتلك التقارير. وقد سبق أن زودنا المجلس بموجز للتقرير الجامع عن أنشطتنا بشأن برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل، وقد صدر الموجز في الوثيقة S/2006/420 في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وأبلغنا المجلس في الماضي بنيتنا نشر التقرير الجامع كاملا على موقع اللجنة على الإنترنت، www.unmovic.org، بعد حذف المعلومات الحساسة. ويسعدني أن أقول إن ذلك قد تم في ٢٧ حزيران/يونيه.

لقد تم تنقيح مادة التقرير استنادا إلى مبدأين معروفين للمجلس. الأول هو المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا والبحث والإنتاج التي يمكن أن تساعد في تطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. المبدأ الثاني يتعلق بسرية معلومات معينة تتضمن أسماء الشركات والمؤسسات والمصارف الأجنبية وأسماء البلدان وأسماء الأفراد. ونفس هذين المبدأين سيجري تطبيقهما في تصنيف أرشيف اللجنة. ونشر التقرير الجامع يعطي سردا مفصلا شاملا من الأمم المتحدة لبرامج أسلحة الدمار الشامل للنظام العراقي السابق. وهو يوفر، لأول مرة، الدروس المستخلصة طيلة سنوات عديدة من عمليات الأمم المتحدة للتفتيش والرصد، التي يمكن الاستفادة منها في مساعي التحقق المتعددة الأطراف المستقبلية.

بناء على تشجيع منكم، السيد الرئيس، واصلنا همة برنامجنا التدريبي للمفتشين المدرجة أسماؤهم في قائمتنا. وقد نُظمت دورة تدريبية متعددة التخصصات فيما يتعلق بالتكنولوجيات البتروكيميائية في الفترة من ٩ إلى ٢٢ حزيران/يونيه في الدوحة، بقطر. ومن الجدير بالذكر أن هذه الدورة كانت أول دورة تدريبية تنظمها اللجنة في منطقة الشرق الأوسط. وكان قد تم التخطيط لها منذ فترة طويلة وأود أن أعرب عن الامتنان لحكومة قطر على الدعم الذي قدمته.

الدورة التدريبية في قطر كانت آخر دورة تدريبية تنظمها اللجنة للخبراء في قائمتها، البالغ عددهم ٣٨٠ خبيرا. أما الدورات الثماني والثلاثون التي نظمتها اللجنة منذ تأسيسها فالفضل فيها يعود إلى سخاء ودعم حكومات الأرجنتين وألمانيا والبرازيل ورومانيا والسويد وسويسرا والصين وفرنسا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأشكر تلك الحكومات التي دأبت على دعم أنشطتنا التدريبية.

يتذكر الأعضاء أنني طلبت من المجلس في مناسبات كثيرة في السنوات الماضية أن يتوخى مجلس الأمن الفرصة لإعادة النظر في ولاية اللجنة، بما في ذلك الأنشطة والعمليات التي يمكن أن تفضي في النهاية إلى غلق ملف نزع سلاح العراق وفي أي إجراءات للمتابعة قد تكون مطلوبة. وقد وجهت اهتمام المجلس في الماضي أيضا إلى أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك، سوف تعتبر أن التزامات العراق بترع السلاح ذات الصلة الواردة في الفرع جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وعمليات نزع السلاح الواردة في الرسالة المؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس المجلس من الممثلين الدائمين للمملكة المتحدة والولايات المتحدة، التي أحاط

المجلس علما بها في قراره ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، تشكل المعايير لتحديد نزع سلاح العراق.

وخلال الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، عندما جرى سحب مفتشي الأمم المتحدة، أجرت اللجنة ٧٣١ تفتيشا شملت ٤١١ موقعا، منها ٨٨ موقعا لم يسبق تفتيشها. وورد ملخص لنتائج التفتيش في الفقرات ٨ و ٩ و ١٩ من التقرير ربع السنوي الثالث عشر المقدم إلى المجلس في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، فأشير في الفقرة ٨ إلى أنه:

> ”خلال الفترة التي قامت فيها اللجنة بعمليات التفتيش والرصد في العراق، لم يتسن لها العثور على دليل على استمرار أو استئناف برامج أسلحة الدمار الشامل، أو على وجود كميات مهمة من الأصناف المحظورة التي ترجع إلى الفترة السابقة على اعتماد القرار ٦٨٧ (١٩٩١)“؛

وفي الفقرة ٩، أفيد بأنه:

> ”كشفت عمليات التفتيش عن وجود عدد صغير من الرؤوس الحربية الكيميائية الفارغة غير المعلن عنها التي يبدو أنها أنتجت قبل عام ١٩٩٠ وقد جرى تدمير هذه الرؤوس ومعها عدد محدود من الأصناف المحظورة“ (نفس المرجع).

وشملت أنشطة التدمير المذكورة أيضا ثلثي قذائف الصمود ٢، التي يتجاوز مداها حد الـ ١٥٠ كيلومترا الذي وضعه المجلس. وتوضح الفقرة ١٩ من نفس التقرير ربع السنوي أنه، في أثناء عمليات التفتيش:

> ”أُجري تقييم شامل للقدرات ذات الاستخدام المزدوج ومقدار الوقت اللازم لإعادة تشكيل بعض التركيبات المحددة من أجل القيام بأنشطة محظورة“ (نفس المرجع).

ولكن لم ينتج عن أي من عمليات التفتيش أو الوثائق المقدمة من العراق إلى اللجنة إزالة المسائل القائمة التي لم يتم حلها فيما يتعلق بترع السلاح. وقدمت إلى المجلس في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣ قائمة بمهام نزع السلاح الرئيسية المتبقية تم اختيارها من بين المسائل التي لم يوجد حل بشأنها.

وفي ضوء التغييرات التي طرأت على العراق في أعقاب الحرب عام ٢٠٠٣، قمنا بإعادة استعراض المسائل التي لم تحلّ فيما يتصل بترع السلاح. وكان فهمنا أن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي أنشئت اللجنة بموجبه، يقتضي منا استكمال التقييم الذي أجريناه لتحديد ماهية مسائل نزع السلاح المتبقية من حيث الأصناف والمواد والقدرات الخاصة فيما يتعلق بالعراق. وأجملتُ لهيئة المفوضين في اجتماعها الأخير في أيار/مايو تقييمنا الراهن لهذه المسائل المعلقة.

وقد جرى تحديد قائمة مسائل نزع السلاح التي لا يوجد حل لها استنادا إلى مصادر متنوعة، من قبيل تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (S/1999/94) وتقرير أموريم (S/1999/356) في هذا الشأن، فضلا عن تقارير أعمال التفتيش التي قامت بها اللجنة الخاصة وما أسفرت عنه من نتائج منذ عام ١٩٩٩. وخلال تلك الفترة المبكرة من عمليات التفتيش، أماط مفتشو الأمم المتحدة اللثام عن بعض العناصر الرئيسية في البرامج المحظورة، بما فيها إنتاج عوامل الحرب البيولوجية غير المبلغ عنه والتسليح الذي كان العراق قد أخفاه حتى عام ١٩٩٥. وكشف المفتشون أيضا القدرات المتقدمة في صنع الأسلحة الكيميائية، بما فيها عامل VX المؤثر على الأعصاب، وعمليات التطوير المحلية للقذائف بعيدة المدى. كذلك أشرف المفتشون على تدمير كميات كبيرة من الأصناف والمواد والذخائر والقذائف والمعدات المحظورة.

وعلاوة على تلك النتائج، جرت الاستعانة بمختلف الإعلانات الصادرة عن العراق ووثائقه، بما فيها التي تم الحصول عليها من حيدر أو ما يطلق عليه مزرعة الدواجن. وكشفت الوثائق الأخيرة عن أن العراق كان يخفي عمدا في ذلك الوقت أجزاء هامة من برامجه المحظورة، وخاصة في المجال الكيميائي، الأمر الذي أثار قدرا كبيرا من الشك في صدق عزمه على أن يترع سلاحه. وأدى ذلك إلى زيادة اهتمام اللجنة الخاصة ومن ثم لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش واستمرار اهتمامهما بأي مسألة من مسائل نزع السلاح تبقى دون حل.

ولدى تقييم ما بقي من أهمية لمسألة ما من مسائل نزع السلاح، كان من الضروري أن يُنظر فيما إذا كان يمكن أن تسهم في حلها أي معلومات متاحة منذ تقديم مشروع خطة عمل اللجنة إلى مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠٠٣. وتشمل هذه المعلومات كل ما يعثر عليه من أصناف لا يوجد تعليل لها أو أدلة على تدميرها، كما يتبين من شهادة الشهود أو الوثائق، وعمليات التقييم الناجمة عن تحليل آخر ما أصدره العراق من إعلانات وتفسيرات سابقة على الحرب، ونتائج تحليل الصور المأخوذة بواسطة السواتل والمعلومات المستقاة من المصادر المفتوحة، من قبيل التقرير الشامل لفريق التحقيق في العراق بقيادة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤ وإضافته في عام ٢٠٠٥.

وينبغي الإشارة إلى أن اللجنة لم يمكنها الاطلاع على أي من الوثائق الداعمة التي لدى فريق التحقيق في العراق أو الشهادات التي حصل عليها من المقابلات أو تفاصيل عمليات التفتيش التي أجراها على المواقع. أما النتيجة الرئيسية الواردة في التقرير الشامل للفريق، وهي عدم وجود أي مخزونات من أسلحة الدمار الشامل أو أدلة على إحياء برامج محظورة بموجب قرارات مجلس الأمن فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل، فتتفق مع استنتاجات اللجنة المبلغة إلى المجلس في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مع تقريرنا ربع السنوي الثالث عشر، في ضوء تجربتنا الخاصة بالتحقق في العراق.

والمسائل المعلقة التي نرى أنها تثير شيئا من القلق فيما يتعلق بترع السلاح تتسم بطابع تقني، ومن ثم لن أقوم بتفصيلها الآن. وهي تشمل جميع تخصصات الأسلحة، كيميائية وبيولوجية، والمقذوفات وغيرها من وسائل الإيصال. وفي أثناء تقييم اللجنة للأهمية الحالية لإحدى مسائل نزع السلاح، كانت تنظر أيضا في مدى الخطر الذي ما زالت تمثله هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، ماذا يحتمل أن يكون حظ العامل الكيميائي أو البيولوجي حاليا من الصلاحية أو أن تكون قابلية إحدى القذائف للاستخدام؟ وقد أبلغت المجلس بعدد من تلك المسائل خلال تقديمي لمختلف تقارير اللجنة ربع السنوية، على سبيل المثال قذائف الصمود ٢ البالغ عددها ٢٥ قذيفة لم يتم تدميرها بحلول منتصف آذار/مارس ٢٠٠٣ ومحركات القذائف SA2 التي يبلغ عددها ٣٢٦ محركا لا يتوافر بيان عنها.

وفي أثناء استعراض المسائل التي لم تحل لتحديد ما بقي لها من أهمية، حددت اللجنة أيضا بعض القدرات التي لا تزال متبقية في العراق. وتشمل هذه القدرات العلماء والتقنيين الذين اشتركوا في البرامج المحظورة، حيث اكتسبوا منها الخبرة والدراية الفنية، كما تشمل عددا كبيرا من المعدات الثنائية الاستخدام، أو ما يزيد عن ٩٠٠ ٧ صنف نعلم أنها كانت موجودة في بعض المواقع بالعراق في آذار/مارس ٢٠٠٣، ولكن لا علم لنا بمكانها الحالي، فيما عدا قلة منها عُثر عليها خارج العراق.

ويشير تقرير فريق التحقيق في العراق إلى أن الصناعة الكيميائية فيه كانت لها القدرة على العودة لإنتاج الأسلحة الكيميائية نتيجة للتحسينات في الهياكل الأساسية الكيميائية التي أجريت خلال النصف الثاني من التسعينات. كما يذكر

التقرير أن الاضطلاع بالمشاريع الكبيرة والهامة لإنتاج المواد الكيميائية محليا كان القصد منه تحسين اكتفاء العراق ذاتيا في توفيرها. ويقدّر التقرير في الوقت ذاته أن صناعة العراق ما زالت تكابد من جراء حالات العجز في الكثير من المجالات. وقد توصلت اللجنة إلى استنتاجات مماثلة فيما يتعلق بقدرة الصناعة الكيميائية في العراق على الإنتاج بعد أن أتمت التفتيش على جميع المنشآت الرئيسية التي يمكن أن تكون لها قدرة على الاشتراك في برنامج للأسلحة الكيميائية، وقررت اللجنة أن عددا منها يمكن تعديله لهذا الغرض بعد إعادة هيكلة المعدات.

وأما الدراية الفنية، أو على أقل تقدير الجزء الذي يلزم منها لتطوير الأنشطة المحظورة، فكامنة في ذاكرة كل من الذين سبقت لهم المشاركة في تلك الأنشطة. وربما تتوفر أيضا في وثائق أو سجلات تتضمن وصفا لعمليات التصنيع التي يُشار غليها في بعض الأحيان بوصفها ”كتبا للطهي“ وتحتوي على مخططات تصميم ونتائج اختبارات. وليس بمستطاع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أن تؤكد حيازتها لكل هذه الوثائق ومخططات التصميم أو تؤكد تلفها وليس ثمة وجود لأي منها في أيدي فرادى العراقيين. وكان من المتوقع أن ترصد الأمم المتحدة استخدام هذه الدراية والقدرات ذات الصلة وذلك باستخدام آلية الرصد التي أنشأها المجلس ما دام المجلس يكرر التأكيد على التزامات العراق بتزع الأسلحة بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، وليس من خلال قيام المؤسسات الوطنية العراقية بعمليات مراقبة ذاتية.

وينبغي أيضا ملاحظة أن مصدر عدد من اهتمامات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في الوقت الحاضر إزاء القضايا التي لم تُحسم هو في الواقع النتائج التي خلص إليها فريق مسح العراق. وعلى سبيل المثال، قدم تقرير فريق مسح العراق معلومات ذات صلة بقيام أفراد عراقيين بعملية للتخلص من كميات سائلة من الجمرة الخبيثة المسالة في مكان ما في بغداد في عام ١٩٩١، ولكن لم يرد إيضاح بشأن ما إذا كانت كميات تلك المادة قد أفقدت فاعليتها الكيميائية قبل إلقائها في الأرض. ويمكن أن تمثل تلك الكمية خزانا من المستطاع أن يجري فيه في المستقبل عزل هذه السلالة من الجمرة الخبيثة واستنباتها. وثمة مثال آخر يتصل بالحالة في مرفق المثنى، اعتبارا من عام ٢٠٠٤، الذي كان الموقع الرئيسي لإنتاج الأسلحة الكيميائية في العراق. لقد ذكر أن جميع الهياكل والمستودعات في الموقع التي كانت قد سدت بإحكام في عام ١٩٩٤ تحت إشراف مفتشي الأمم المتحدة قد انتهكت ونقلت منها بعض المعدات والمواد. وأفاد فريق مسح العراق بأنه ما زال يجري حاليا تخزين ذخائر كيميائية في المستودعات التي جاء فحصها بنتيجة إيجابية تنم عن وجود مواد أسلحة كيميائية. ولذلك، ليس لدى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش الآن علم بالحالة الراهنة للأصناف والمواد التي كانت تحتويها المستودعات حينما جرى التوقيع على بروتوكول التسليم في عام ١٩٩٤ المبرم بين اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والعراق، الذي يقتضي بأن تتخذ حكومة العراق خطوات لتضمن سلامة المباني التي تحتوي على مواد من الممكن أن تكون سامة وقاتلة.

ومن المقبول على نطاق واسع أنه لا يمكن أن يكون هناك يقين تام بأنه قد تم إنجاز نزع السلاح بصورة تامة في بلد ما. ولقد أشرت شخصيا في عدد من المناسبات، وسبقني في ذلك السيد بليكس، إلى أنه ليس بالمستطاع تجنب وجود قدر من عدم اليقين الذي ما زال متبقيا حتى الآن في هذا الصدد. وكان بالمستطاع إيضاح عدد من المسائل التي ما زالت مُعلَّقة في المجالات الكيميائية والبيولوجية ومجال القذائف لو أنه جرى القيام ببعض الأنشطة الإضافية مثل أخذ عينات وإجراء مقابلات وفحص الوثائق التي في حوزة فريق مسح العراق أو حتى المعلومات المتوفرة لدى سلطات

التحالف. وهناك بعض المسائل التي كانت ستظل بلا حل حتى باتباع تلك التدابير. ولقد تنبأ المجلس في عام ١٩٩١ بأنه يتعين متابعة عملية نزع السلاح وذلك بقيام الأمم المتحدة بعملية رصد مستمرة لفترة غير محددة من شأنها أن تسفر عن التقليل إلى أدنى حد ممكن من حالة عدم اليقين بشأن إغلاق ملف نزع السلاح.

وفي ظل الظروف الراهنة، ليس بالمستطاع حسم المسائل المعلقة المتبقية مما يسهم في حالة عدم اليقين المتبقية. ولو أن العراق انضم بالفعل إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وخضع لنظام التفتيش الذي تضطلع به المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية، لانخفضت حالة عدم اليقين المتصلة ببرنامجه للأسلحة الكيميائية. وهذا أمر هام، نظرا إلى أن أية تطورات صناعية في العراق من شأنها أن تُسفر عن زيادة كبيرة في حجم ونطاق الصناعة الكيميائية في المستقبل. وحسبما أبلغت المجلس، كادت أن تمضي سنة منذ أن قدمنا معلومات مستفيضة بقصد مساعدة العراق ليقدم جردا مبدئيا عن برامجه للحرب الكيميائية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفقا لما تقضي به اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبطبيعة الحال، المجلس هو صاحب القرار، بصدد ممارسة حكمه، بشأن ما إذا كان سيقبل القدر المتبقي من حالة عدم اليقين عندما يقرر إغلاق ملف العراق المتصل بنزع أسلحة الدمار الشامل.

هذه هي المرة الأخيرة التي أقدم فيها إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن بصفتي الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش. وتتزامن هذه المناسبة مع آخر يوم عمل من خدمتي في المنظمة. منذ ستة عشر عاما مضت، أي في نيسان/أبريل ١٩٩١، أتيحت لي الفرصة، بصفتي موظفا مسؤولا آنئذ في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن أحضر في قاعة المجلس عندما اتخذ المجلس القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي يُعد أساسا لجميع القرارات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل في العراق. فقد أنشأ ولاية اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وهي اللجنة السلف للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وللوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة بالعراق. ومشروع القرار الذي على أساسه سيتخذ المجلس اليوم إجراء، لإنهاء تلك الولاية ينهي حلقة من التحقق دامت لعدة سنوات، أظهرت الأمم المتحدة خلالها أنها تستطيع أن تنفذ بنجاح الأنشطة التي يطلبها المجتمع الدولي بالرغم من الصعوبات، وبصورة متكررة، بالرغم من الافتقار إلى التعاون من جانب الطرف الذي يتعين تفتيشه. ومشروع القرار هذا يذكر بالفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، من حيث أن تنفيذ العراق لالتزاماته بموجب القرارات يمثل خطوات نحو تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وخالية من جميع وسائل إيصالها ويحقق أيضا هدف الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية. وآمل بإخلاص في أن لا يتم التغاضي عن ذلك الهدف، وفي أن يحقق في المستقبل غير البعيد. ويثير أيضا سؤالا آخر يتعلق بمستقبل الالتزامات المفروضة على العراق بموجب شتى قرارات المجلس والتي ما زالت سارية المفعول. وثمة اهتمام خاص في المستقبل – ليس للعراق فحسب، بل أيضا للدول المصدرة – يتمثل في القرار ١٠٥١ (١٩٩٦) وآلية التصدير/الاستيراد التي أنشئت لرصد الاتجار بالأصناف والمعدات والمواد المزدوجة الاستعمال.

لقد أتيحت لي الفرصة لأشكر مجموعة مفوضي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش على دعمهم وإرشاداتهم لي. وأود أن أعرب أيضا عن الشكر لأعضاء أمانة المجلس على تعاونهم التام منذ إنشاء لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وأشكر أيضا رئيسي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة السفيرين إيكوس وبتلر. وأشكر بصفة خاصة السيد هانز بليكس على الطريقة الفنية والمستقلة التي

أرشد بها اللجنة خلال فترة تشغيلية جد حرجة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن الشكر لأعضاء المجلس المتوالين على الدعم الذي قدموه لي وللجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ولا سيما على صبرهم بالاستماع لبياناتي التي أدليت بها مرة كل ثلاثة أشهر منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

وأختتم كلمتي بالإعراب عن الشكر والامتنان للمفتشين ولموظفي الدعم في لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وسلفها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، ولموظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين عملوا في العراق، على عملهم بإخلاص وكدهم وشجاعتهم وإخلاصهم لمهمتهم في خدمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن واستخدام معارفهم وخبراتهم بأنواعها لحل ألغاز صورة جد معقدة تتصل ببرامج العراق لأسلحة الدمار الشامل. وبفضل مهنيتهم جعلوا من العراق قصة نجاح فيما يتصل بالتحقق الدولي، وآمل أن لا تتبعثر وتضيع هذه الخبرة من الأمم المتحدة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد بريكوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غوستافو زلاوفنين، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى الأمم المتحدة ومدير مكتب الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

السيد زلاوفنين (تكلم بالانكليزية): لقد طلب مني السيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن أقرأ البيان التالي المتصل بمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2007/390، المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

”أشير إلى تقريري المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، الذي قدمته إلى المجلس، والذي أبلغت المجلس فيه بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تجد أي دليل أو مؤشر محتمل على إعادة إحياء برنامج أسلحة نووية في العراق. والمعرفة المفصلة بقدرات العراق التي تراكمت لدى خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام ١٩٩١، إلى جانب الحقوق المنصوص عليها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والالتزام الفعال لكل الدول بمساعدتنا في أداء ولايتنا ومستوى التعاون المتزايد من جانب العراق، كان من شأن ذلك أن يتيح للوكالة أن تقدم لمجلس الأمن في غضون بضعة أشهر تقييماً موضوعياً ومتعمقاً لقدرات العراق في المجال النووي.

”وقد أخطرت المجلس أيضاً في ذلك الوقت بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستحاول تقييم قدرات العراق على أساس مستمر وكجزء من برنامجنا طويل الأجل للرصد والتحقق، حتى نوفر للمجتمع الدولي ضمانات حقيقية.

”وكما أوردت في تقاريري المرحلية المجمعة عن أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لم تتمكن الوكالة منذ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ من تنفيذ ولايتها في العراق بموجب قرارات مجلس الأمن، وتمكنت من التحقق فحسب، ووفقاً لاتفاق الضمانات مع العراق بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من المادة النووية المتبقية في مجمع التويثة في كل السنوات من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦.

”وحالما تسمح الحالة الأمنية، وبتعاون حكومة العراق، ومن خلال التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات، إلى جانب بروتوكول إضافي ملحق به تأمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يوقعه العراق في المستقبل القريب، يمكن للوكالة أن تقدم

ضمانات بخصوص عدم تحويل المواد النووية المعلن عنها واختفاء مواد نووية وأنشطة غير معلن عنها في العراق.

”وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري للدعم الذي قدمه المجلس للوكالة على مدار ١٢ عاماً من عملها الصعب في تفكيك البرنامج النووي السري للعراق وتوفير الضمانات بعدم إحياء ذلك البرنامج.

”وأود كذلك أن أسجل، وبالنيابة عن جميع موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، امتناننا لما تحظى به الوكالة وموظفوها من تقدير“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد زلوفينن على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بينما يستعد المجلس للتصويت على إنهاء ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ومكتب التحقق النووي في العراق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى انتهاء مهمتيهما، أعرب عن الامتنان لإتاحة هذه الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على موضوع أسلحة الدمار الشامل في العراق خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى الآن.

أولاً، أود أن أثني على العمل الذي قام موظفون أكفاء في لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١. لقد اتخذت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة التي تتشكل منها القوة المتعددة الجنسيات في العراق، كل الخطوات الملائمة للتحقيق في كل بلاغ يوثق به عن وجود أسلحة دمار شامل أو نظم إيصالها في العراق.

وفريق مسح العراق، الذي يتألف من ٤٠٠ ١ خبير من عدة بلدان، قد عمل بتفانٍ منذ ربيع عام ٢٠٠٣ حتى أوائل عام ٢٠٠٥ للتحقيق في مخزونات العراق من أسلحة الدمار الشامل، مثل المواد الكيميائية والبيولوجية، أو أي برامج أو هياكل بحثية يمكن أن تستخدم في تطوير أسلحة الدمار الشامل. وبينما جعلت الظروف الأمنية في العراق عملنا هذا صعباً وخطيراً في بعض الأحيان، إلا أن فريق مسح العراق والقوة المتعددة الجنسيات كانا مجهزين ومدربين جيداً على إجراء مثل هذه التحقيقات.

وقد بينت هذه الجهود أن الحكومة الحالية في العراق لا تملك أي أسلحة للدمار الشامل أو نظم إيصالها. إلا أن القوة المتعددة الجنسيات ما زالت تكتشف من حين إلى آخر مخزونات مهملة متبقية من الذخائر، يتم التصرف فيها على نحو ملائم بالتنسيق مع حكومة العراق.

وإذ ننظر إلى المستقبل، فإن الحكومة العراقية لديها التزام قوي بعد الانتشار جسدته في دستورها، الذي وافق عليه مواطنو العراق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، حيث تنص المادة ٩ على ما يلي:

”تحترم الحكومة العراقية، وتنفذ، التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع الانتشار وعدم تطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وبمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيات وأنظمة إيصال“.

وهذه الحقيقة وهذا الالتزام يتناقضان مع الملابسات التي كانت قائمة في عهد نظام صدام حسين. فتقرير فريق مسح العراق أوضح اتجاه نية صدام حسين إلى تطوير أسلحة دمار شامل فور رفع جزاءات الأمم المتحدة، ويؤكد ذلك احتفاظه بالقدرة على العودة إلى الإنتاج بما كان سيمكنه من

إنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية بسرعة إلى جانب أنه دأب على تقديم تقارير زائفة إلى مفتشي الأمم المتحدة عن برامج أسلحة الدمار الشامل.

أما بالنسبة للأسلحة الكيميائية، فمن الثابت أن العراق أنشأ مرافق قبل آذار/مارس ٢٠٠٣ كان يمكنها أن تنتج أسلحة كيميائية. وكانت لدى العراق القدرة على إنتاج كميات كبيرة من غاز الخردل الكبريتي خلال فترة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر، إلى جانب أنه كانت لديه القدرة على إنتاج غازات الأعصاب في غضون عامين. وقرر فريق مسح العراق أنه بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١، تخلى العراق عن جهوده للاحتفاظ بقدرته فيما قبل عام ١٩٩١على إنتاج أسلحة كيميائية ودمر معظم مخزوناته غير المعلنة من الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩١. وقد اكتشفت قوات التحالف عدداً لا بأس به من الذخائر الكيميائية القديمة المهملة قبل عام ١٩٩١ حيث قامت بتأمينها.

ومنذ عام ٢٠٠٣، نفذ خبراء متعددو الجنسيات سلسلة من الإجراءات لإغلاق وتأمين المواقع المتبقية للأسلحة الكيميائية. وسعت قوات التحالف جاهدة للتحقيق في البلاغات بشأن ذخائر كيميائية مهملة للتأكد من رصدها وتحليلها وتدميرها لعدم تعريض المواطنين العراقيين لأي خطر. وتواصل قوات التحالف العمل مع حكومة العراق لضمان سلامة هذه المواقع وتأمينها.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، فقد كشف فريق مسح العراق عن أدلة النضج والنية للبرنامج النووي العراقي لما قبل عام ١٩٩١. غير أن الحكومة قررت أن قدرة العراق على إعادة إنشاء برنامج للأسلحة النووية قد تدهورت بصورة حادة بعد عام ١٩٩١، على الرغم من اهتمام صدام حسين بالأسلحة النووية والاحتفاظ بعلمائها. لم يكن هناك دليل على أن هذه الحكومة قد بذلت جهودا جادة للحصول على المواد الانشطارية اللازمة لتطوير برنامج نووي.

لقد حولت حكومة العراق دائرة الرقابة الوطنية العراقية إلى منظمة تدعم تماما أهداف منع الانتشار النووي على الساحة الدولية. وطلبت حكومة العراق الدعم وتتلقاه حاليا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن هيئات المساعدة الدولية الأخرى لمساعدة السلطات العراقية في الامتثال التام لمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص المواد المتبقية المرتبطة ببرامج السلاح النووي.

وفضلا عن ذلك، أنشأت الحكومة العراقية الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة، وذلك بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووزارتي الخارجية والطاقة الأمريكيتين ومجلس الأبحاث النووية. وألزم العراق نفسه بإدارة هذه الوكالة الجديدة والمستقلة وفقا لمدونة السلوك التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة النووية بشأن سلامة وأمن المصادر المشعة. ويعمل في الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة ٥٤ شخصا. وبفضل قيام فرق المسح العراقية بفحص الأماكن المعروفة التي كان بها مصادر مشعة في الماضي توشك الهيئة على الانتهاء من جرد المصادر المشعة في العراق وقد تأكدت من كل المواقع المستعملة حاليا وقامت بجردها.

ولقد تم تجميع المصادر المشعة غير المرغوب فيها ووضعها في مخازن آمنة. وفي السنة الماضية وحدها أُرسلت ٢٦٠ بعثة شملت جميع المحافظات العراقية. وتستمر بعثات المسح الميداني، وتركز الآن على المصادر المشعة المفقودة أو اليتيمة. ونتيجة لذلك، تم استرداد ١ ١٣٠ مصدرا مشعا، بينما تم تسجيل ١ ٦٨٠ مصدرا مشعا في كشف الجرد وجرى استكمالها.

ولتأمين حدود العراق، أُنشئ برنامج تدريب للرقابة الحدودية على المواد المشعة لموظفي الجمارك وغيرهم. وقامت الحكومة العراقية بتوزيع معدات يدوية للمراقبة على ١٧ نقطة حدود حتى الآن. ويمثل ذلك المشروع أول تحرك من العراق نحو تنفيذ المراقبة الحدودية على المواد المشعة.

ومنذ عام ٢٠٠٣، عملت قوات التحالف عن قرب مع حكومة العراق على ضمان تأمين المصادر المشعة بصورة سليمة ومراقبتها بدقة. ووُضِعت ترتيبات مناسبة وأُنشئت محكمة للتخلص السليم من المواد المشعة بموافقة السلطات العراقية. وبفضل هذا التعاون الوثيق مع قوات التحالف والمساءلة الدقيقة عن المصادر المشعة قد حالت دون المساس بهذه المادة الحساسة.

ولم يكشف فريق المسح العراقي دليلا على امتلاك العراق قذائف سكود متنوعة. فالمعلومات المستخلصة من المسؤولين في النظام العراقي السابق، إلى جانب بعض الوثائق التي تمت مراجعتها، تشير إلى أن العراق لم يملك هذه القذائف بعد عام ١٩٩١. ومع ذلك، وجد الفريق خططا عراقية أو تصميمات لثلاثة أنواع من القذائف التسيارية البعيدة المدى التي يتراوح مداها من ٤٠٠ إلى ١ ٠٠٠ كيلومتر، ولقذائف انسيابية يبلغ مداها ١ ٠٠٠ كيلومتر، لكنه لم يتم تطوير أو إنتاج أي نظام منها، ولم يتم الإبلاغ إلاّ عن واحد منها فقط اجتاز مرحلة التصميم. وخلص فريق المسح العراقي إلى أن هذه الخطط تظهر رغبة صدام المتواصلة في الحصول على قدرة إيصال بعيدة المدى حتى بداية عملية تحرير العراق.

ونظرا لاستثمار العراق في التكنولوجيا وتطوير الهياكل الأساسية عن طريق شبكة شراء فعالة، ووجود العلماء المؤهلين والتصميمات المعدة سلفا للقذائف البعيدة المدى، خلص فريق المسح العراقي إلى أن صدام حسين كان ينوي إعادة بناء نظم الإيصال البعيدة المدى التي يمكن استعمالها منصة لإطلاق أسلحة الدمار الشامل.

وقرر فريق المسح العراقي أنه كان في مقدور العراق أن ينشئ برنامجا أوليا للأسلحة البيولوجية خلال شهر أو أقل إذا أراد ذلك. وخلص الفريق إلى أن العراق قد قام في عاميْ ١٩٩١ و ١٩٩٢ بتدمير معظم مخزوناته من الأسلحة والعناصر البيولوجية غير المعلن عنها. وقامت قوات التحالف في أعقاب عملية تحرير العراق بتدمير بعض ما تبقى من أرصدة المستنبتات المتعلقة بالأسلحة البيولوجية. ومع ذلك، ورغم التقصي المستفيض، لم يكشف فريق المسح العراقي النقاب عن دليل يستشف منه أن العراق كان بحوزته أسلحة أو عناصر بيولوجية أو قام بتطويرها أو ببناء مرافق إنتاجها.

وفي الختام، بناء على استنتاجات فريق المسح والجهود المكثفة والدقيقة التي بذلتها القوة المعددة الجنسيات والخبراء، والأعمال التصحيحية الصارمة التي قامت بها الحكومة العراقية، لا يوجد في الوقت الراهن ما يدعو للاعتقاد بأنه ما زالت هناك كميات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل، منذ عهد صدام، لم يتم كشف النقاب عنها في العراق.

وفضلا عن ذلك، تعمل الولايات المتحدة وآخرون مع الحكومة العراقية على ضمان توفير فرص العمل المربحة للعلماء العراقيين الذين كانوا قد عملوا في البرنامج العراقي لأسلحة الدمار الشامل، والعديدون منهم علماء وخبراء يشهد لهم بالكفاءة في مجال عملهم، وأن يسهموا بخبراتهم الكبيرة في إعادة بناء العراق. والأهم من ذلك، أن العراق لم يعد بلدا يملك الرغبة السياسية أو التخطيط العسكري لاستعمال هذه الأسلحة الرهيبة.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالشكر للسيد بيريكوس والسيد زلوفينين على تقريريهما.

إن المملكة المتحدة ممتنة للجنة الأمم المتحدة الخاصة (اليونيسكوم) وللجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ''الانموفيك'' وللوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب العراق للتحقق النووي على الأدوار التي قاموا بها في مراقبة برامج صدام لأسلحة الدمار الشامل وتقرير ما إذا كان نظامه يمتثل لشروط نزع السلاح التي فرضها عليه مجلس الأمن منذ عام ١٩٩١.

وتود المملكة المتحدة أن تسترعي انتباه مجلس الأمن إلى تقرير المستشار الخاص لمدير وكالة المخابرات المركزية، الذي يفهرس حالة نزع السلاح في العراق وما تبقى من مخزونات المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. ولقد أعدت ''الانموفيك'' من قبل تقريرا للمجلس عن الأسلحة الكيميائية التي عثرت عليها قوات التحالف.

وترحب المملكة المتحدة بالتزام حكومة العراق باحترام وتطبيق الالتزامات والتعهدات الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ونرحب، بصورة خاصة، بالالتزام الدستوري التام للعراق للمضي قدما في نزع السلاح. ويشمل ذلك التحضيرات للانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونيته الموافقة على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإنشاء هيئة وطنية للرقابة للإشراف والرقابة على حركة المواد ذات الاستخدام المزدوج.

إننا لا نقوم بإغلاق ملف تدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق، بل نغيِّر النهج. ونتطلع إلى التقرير الذي سترفعه حكومة العراق إلى مجلس الأمن عن التقدم الذي أحرزته في الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية الواجبة التطبيق، وعن تواؤم قانون الصادرات العراقي مع المعايير الدولية، وعن التقدم الذي أحرزته دائرة الرقابة الوطنية العراقية في عملها.

وفي تقدير المملكة المتحدة أنه، لبعض الوقت، لم تكن لا ''الانموفيك'' ولا مكتب التحقق النووي في العراق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في وضع يمكِّنهما من القيام بعملهما بطريقة تخدم أهداف نزع السلاح ومنع الانتشار. ولذلك، ينبغي لنا، بدلا عن ذلك، أن نمضي قُدما ونشدد على ضمان أن يواصل العراق نفسه اتخاذ الخطوات لدعم النظام الدولي لعدم الانتشار وأن ينضم نفسه إلى معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار والاتفاقات الدولية ذات الصلة. والمملكة المتحدة سوف تواصل مساعدة العراق في القيام بذلك، بصفتنا صديقا للعراق ومشاركا في القوة المتعددة الجنسيات على السواء. ولكننا نحث أيضا الدول المجاورة للعراق والمجتمع الدولي على وجه العموم على التعاون مع العراق ومساعدته من أجل الوفاء بالتزاماته في مجال عدم الانتشار وبناء القدرات البشرية في المجالات ذات الصلة.

السيد البدر (قطر): السيد الرئيس، أود أن أرحب من خلالكم بالسيد ديميتريوس بيريكوس، الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش على الإحاطة الشاملة التي قدمها قبل قليل للمجلس. وبنهاية مهمته وولايته نود أن ندعو له بكل التوفيق ونشكره على جهوده الجليلة خلال فترة ترؤسه للجنة. كذلك نتوجه بالشكر إلى السيد غوستافو زلوفينين، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى الأمم المتحدة على الإحاطة التي تقدم بها.

لقد طرأ تغيير ملحوظ في الحالة في العراق منذ اعتماد القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي أنشئت بموجبه اللجنة بهدف مراقبة أسلحة الدمار الشامل في العراق، ولم تعد هناك

حاجة إلى استمرار عمل اللجنة أو مكتب التحقق النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك البلد بهدف التحقق من التزام الحكومة العراقية بترع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ومدى تقيدها بالقرارات ذات الصلة.

ونحن سعداء اليوم بأن نرى ملفا قد بدأ يطوي صفحاته للأبد، وذلك بعد انتفاء الأسباب التي من أجلها فتح ذلك الملف. وهذا ما كان يفترض أن يتم منذ فترة طويلة. لقد استترفت هذه اللجنة الكثير من أموال العراق التي هو في أمس الحاجة إليها الآن. وبما أنه قد تأكد خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، فإننا نتطلع بكل قوة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها إسرائيل، من هذه الأسلحة.

لقد أيدنا اعتماد المجلس للقرار القاضي بإنهاء ولاية البعثة وتحويل أرصدتها إلى الحكومة العراقية بناء على رغبتها وهي التي أكدت التزامها بترع أسلحة الدمار الشامل واتخذت في إطار ذلك الالتزام خطوات ملموسة بما يتفق والدستور العراقي الجديد.

وأخيرا، إذ يقرر المجلس إنهاء ولاية اللجنة، فإننا نغتنم هذه الفرصة للثناء على جميع العاملين في لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين عملوا طوال السنوات الماضية على التنفيذ الناجح للولاية الممنوحة بموجب قرارات المجلس. كما نرجو أن تتم الاستفادة الكاملة من الخبرة الطويلة المتراكمة لدى اللجنة في مجال تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد دلاسابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم سيدي الرئيس، وأود أولا أن أتقدم بالشكر للرئيس التنفيذي بالإنابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ولممثل مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى الأمم المتحدة للإحاطتين اللتين قدماهما للمجلس هذا الصباح. وقد أخذت علما بالبيانين اللذين ألقاهما كل من ممثل الولايات المتحدة وممثل المملكة المتحدة وكذلك بالرسالة المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة من وزير خارجية العراق إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/390، المرفق).

يتحدث الكثيرون في مجلس الأمن منذ عدة أشهر مؤيدين لمبدأ إغلاق ملف نزع سلاح العراق بعد أن ظل محط اهتمام المجتمع الدولي ما يقارب الستة عشر عاما لمواجهة التحدي الصارخ من قبل نظام صدام حسين السابق دون إغفال الأبعاد المتعددة لهذا الملف الحساس.

ويأتي في مقدمة هذه الأبعاد البعد السياسي فقد تغيرت الظروف المحيطة بعد أن استعاد العراق سيادته وأصبحت حكومته المنتخبة ديمقراطيا تسعى سعيا مشروعا إلى التحكم في مستقبلها وتحمل مسؤولياتها في مجال عدم الانتشار بشكل خاص.

ثم يليه البعد الأمني فكلنا يعلم، والعراقيون يعلمون أيضا، أهمية ألا يشكل العراق بعد الآن خطرا على المنطقة أو على نفسه، وتحري التعامل الجاد مع ما تبقى من مخاطر في مجال الانتشار على ضوء التاريخ القريب والأوضاع الأمنية المضطربة.

أما البعد الأخير، فيتعلق بالأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن وهو الجهاز الذي عمل بشكل مكثف في هذا المجال والذي يملك قرار إغلاق الملف شريطة توفر الفهم المتعمق له والمعلومات الضرورية لذلك.

من هذا المنطلق، تحيط فرنسا علما، مع الاهتمام الكامل، بالبيانات التي استمع إليها المجلس هذا الصباح. وفيما يتعلق بشكل خاص ببياني الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش فقد كان أمرا حيويا أن يستمع المجلس أولا إلى تقرير هاتين الهيئتين، بما لهما

من خبرة لا مثيل لها في هذا المجال، قبل أن يكون رأيا في المسألة. ويود بلدي في هذا الصدد أن يشيد بشكل خاص بالأنشطة الفريدة المتعددة التخصصات التي قامت بها الوكالة واللجنة، سواء كان ذلك في داخل العراق حتى عام ٢٠٠٣، في حالة لجنة التفتيش، أو خارجه حيث تم الاضطلاع بأعمال جليلة في تجميع وتحليل البيانات، بما في ذلك من قبل ممثلي التحالف.

أما فيما يتعلق ببياني ممثلي الائتلاف فإن فرنسا تأخذ علما بما خلصت إليه كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة من تأكيدات بأن كل التدابير اللازمة قد اتخذت منذ آذار/مارس ٢٠٠٣ لضمان احترام العراق لالتزاماته في مجال نزع السلاح وفق قرارات مجلس الأمن. وتأخذ حكومتي علما كذلك بالخطاب المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الذي بعث به وزير خارجية العراق إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/236، المرفق) متضمنا طلب حكومة العراق بإنهاء ولايتي الوكالة والبعثة في العراق نظرا لاقتناع السلطات العراقية بعدم وجود أي أسلحة دمار شامل الآن من شأنها أن تبرر استمرار الولايتين. وتأخذ حكومتي علما أيضا، بالاهتمام كله، بالالتزام الواضح للحكومة العراقية بالانضمام الكامل إلى نظام عدم الانتشار.

على ضوء ما سلف، تود فرنسا أن تطرح بعض الأفكار وهي: التأكيد على أن البرامج المحظورة التي بدأت تحت نظام صدام حسين قد أزيلت بفضل فعالية عمليات التفتيش التي قامت بها الأمم المتحدة، والتذكير بأنه لم يتبق إلا القليل من عوامل الغموض رغم أنه لم يكن بالإمكان حسم كل المسائل، والأخذ في الاعتبار أن حكومة عراقية ذات سيادة هي التي تتولى المسؤولية الآن، وأنه، رغم بعض المخاوف العالقة إلى درجة ما، لم يعد هناك مبرر لاستمرار نظام الرصد الاستثنائي الذي تنفذه اللجنة والوكالة، وأن هناك حاجة إلى تعزيز الأمن الإقليمي وضمان احترام الالتزامات الدولية في مجال عدم الانتشار.

وتأسيسا على ما تقدم، تبدي فرنسا استعدادها للاستجابة لطلب الحكومة العراقية وللتصويت مؤيدة مشروع القرار S/2007/390 المقدم من قبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يتحمل العراق مسؤولياته كاملة وأن يفي بالتزاماته الدولية تجاه الصكوك الدولية الرئيسية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وأن يعتمد قوانين وأحكام وطنية فعالة وملائمة لذلك الغرض.

كما أننا نعرب عن الرغبة في تنفيذ هذه الالتزامات في أقرب وقت ممكن، وبالتالي أن يتمكن العراق، بعد سنة من الآن، من تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز، كما جاء في مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي الشديد لرئاستكم خلال هذه الجلسة التاريخية بالنسبة لبلدي العراق وجميع البلدان التي تسعى إلى العيش في سلام وتهدف إلى تحقيق التقدم والازدهار.

إننا نشيد بجهود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، واللجنة الخاصة للأمم المتحدة التي سبقتها، والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل لنظام صدام. ونشكر السيد ديميتريوس بيريكوس على تقريره، رغم أنه ركز في أغلبه على الماضي. إننا نركز مع أصدقائنا في العالم على الحاضر والمستقبل. ونشكر أيضا السيد غوستافو زلاوفنين على تقريره الإيجابي.

عندما يعتمد مجلس الأمن مشروع القرار لإنهاء ولايتيْ لجنة الرصد ومكتب التحقق النووي في العراق التابع

للوكالة الدولية، سيتم إسدال الستار على فصل مفزع في تاريخ العراق الحديث، والذي كان له تأثير مدمر على شعبه. وكما هو معلوم تماما، فإن ولايات لجنة الرصد واللجنة الخاصة التي سبقتها والوكالة الدولية كانت لتدمير وإزالة وإبطال مفعول أسلحة الدمار الشامل في العراق - وهي أسلحة حرص النظام السابق على أن يمتلكها وأن يستخدمها ضد شعبه وأن يهدد بها جيران العراق واستقرار المنطقة والعالم أجمع.

إن نزع أسلحة الدمار الشامل للنظام السابق، التي كانت مسؤولية المجتمع الدولي، لم تكن مهمة سهلة أو غير مؤلمة. فلقد دفع الشعب العراقي ثمنا باهظا جدا خلال تلك الفترة من الزمن بسبب امتلاك النظام لتلك الأسلحة ورفضه التعاون مع الهيئات الدولية ذات الصلة والمسؤولة عن إزالتها - وهو ثمن أفضى إلى إزهاق أرواح الآلاف من الأبرياء، بالإضافة إلى تبديد الموارد الوطنية والتدمير الكامل للبنية التحتية.

وعندما ينتهي هذا الفصل الرهيب، سوف تتطلع حكومة العراق وشعبه إلى حياة أفضل، وبإصرار شديد على العيش في سلام مع أنفسهم ومع جيرانهم والعالم أجمع.

إن مشروع القرار المعروض على المجلس سيضع على العراق عدة التزامات. ونحن نعتبرها التزامات وطنية أكثر من كونها التزامات دولية. فلقد التزمنا في الفقرة (هـ) من المادة ٩ في دستورنا بالتالي:

”سوف تحترم الحكومة العراقية وتنفذ التزامات العراق الدولية فيما يتعلق بعدم نشر واستحداث وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ويُحظر استخدام المعدات والمواد والتقنيات ونظم الاتصالات المرتبطة بها في استحداث وتصنيع وإنتاج واستخدام مثل هذه الأسلحة“.

علاوة على ذلك، تعاونت الحكومة العراقية تعاونا كاملا مع فريق مسح العراق.

وكما ورد في الرسالة المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ من معالي وزير الخارجية، السيد هوشيار زيباري، إلى رئيس مجلس الأمن، والملحقة بمشروع القرار بوصفها المرفق الثاني، تعيد الحكومة العراقية تأكيد التزامها بمعاهدة عدم الانتشار النووي، واتفاق الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية.

علاوة على ذلك، وضعت السلطات الفنية العراقية مشروع قانون بشأن انضمام العراق إلى اتفاقيه حظر الأسلحة الكيميائية. وذلك القانون معروض حاليا على البرلمان بغية اعتماده في أقرب وقت ممكن. ويجري الإعداد أيضا للانضمام إلى البروتوكول الإضافي النموذجي الخاص بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى المعاهدات والترتيبات الدولية الأخرى المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

إننا نعتبر اعتماد المجلس مشروع القرار لإنهاء ولاية لجنة الرصد ومكتب التحقق النووي في العراق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو إعادة تأكيد على أن جميع تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق وتقديم الموارد المالية أو الاقتصادية إلى العراق التي وضعتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة - خاصة القرارين ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٨٧ (١٩٩١) - لم تعد مطبقة. ونؤكد أن العراق حريص، في الحاضر والمستقبل، على الوفاء بجميع التزاماته وتعهداته بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ونتطلع إلى تحويل الأصول من

حساب الضمان التابع للجنة الرصد إلى الصندوق الإنمائي من أجل العراق، وكذلك تحويل مواد وممتلكات اللجنة إلى حكومة العراق خلال فترة الأشهر الثلاثة المحددة في مشروع القرار.

إننا ملتزمون بالوفاء بواجباتنا وفقا لمشروع القرار الذي سيُعتمد. وأولها إبلاغ مجلس الأمن في غضون سنة واحدة عن التقدم المحرز في الامتثال لجميع معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار المطبقة وغيرها من الاتفاقات، كما جاء في مشروع القرار. وستكون مديرية الرقابة الوطنية ملتزمة بمراقبة ونقل المواد ذات الاستخدام المزدوج ضمن آلية تقوم على المعايير الدولية.

ويتطلع شعب العراق وحكومته إلى تصويت جميع أعضاء مجلس الأمن تأييدا لمشروع القرار. ونحن نعرب عن امتناننا لأعضاء المجلس الذين دعموا العراق في جهوده من أجل إسدال الستار على هذا الفصل.

وفي حين نقدر كثيرا اعتماد المجلس لمشروع القرار هذا – الذي سيؤدي إلى تمكين العراق من المساهمة مع المجتمع الدولي في صون السلم والأمن والاستقرار في منطقتنا والعالم – نتطلع أيضا إلى نظره في آلية مناسبة لمعالجة عبء آخر ثقيل على العراق – وهو التعويض – وبطريقة تخفف وتنهي العبء المالي الذي منع العراق من الاستخدام الكامل لموارده وتخصيصها للتنمية والتقدم. هذا التعويض هو نتاج غزو النظام السابق للكويت البلد المجاور لنا. وينبغي **ألا** يتحمل مسؤولية ذلك الشعب العراقي، الذي عانى من الممارسات الوحشية لذلك النظام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. ما لم أسمع اعتراضا سأطرح الآن مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تقدير حكومة جنوب أفريقيا للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ولجنة الأمم المتحدة الخاصة التي سبقتها على العمل المتميز والمحترف للغاية الذي قامت به، وكانت في أغلبه تواجه عقبات بدت غير قابلة للاجتياز. ونشيد بالموظفين الحاليين والسابقين لهذه الهيئات الذين عملوا في ظل ظروف بالغة الصعوبة، بمن فيهم الرئيس التنفيذي السابق للجنة الرصد السيد هانز بليكس.

في البداية علينا أن نتذكر أن تدمير برامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ونظم القذائف في العراق كان قد حدده مجلس الأمن في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) باعتباره شرطا مسبقا لوقف إطلاق النار الذي أنهى حرب الخليج الأولى. ولقد تم ربط العقوبات التي فُرضت على العراق بمسألة ما إذا كان العراق لا يزال يمتلك أسلحة دمار شامل ونظم إيصال متصلة بها أو ما إذا كانت لديه النية لإعادة تشغيل تلك البرامج.

ومما يتسم بالأهمية أيضا التذكير في هذا الصدد بأن كامل برنامج مجلس الأمن لنزع سلاح العراق كان يستند منذ البداية إلى بعد إقليمي. وإن الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧(١٩٩١) تذكر بوضوح أن نزع أسلحة العراق سيمثل

> ''خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إيصالها، وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية''؛

وذلك النص أعيد التأكيد عليه باتخاذ القرار ١٢٨٤(١٩٩٩). وهذان القراران، المعتمدان استنادا إلى

الفصل السابع، يظل مفعولهما ساريا، وبالتالي فإن المجلس ما زال ملزما بواجبه بتحقيق نزع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية في الشرق الأوسط والتخلص من نظم إيصالها. كما أن مشروع القرار لا يوضح بقدر كاف ما سيحدث بالنسبة إلى المواد الحساسة من زاوية الانتشار في أرشيف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وقائمة الخبراء. والآن يتعين على جميع أعضاء مجلس الأمن أن يضطلعوا بمسؤوليتهم عن الإشراف على تحويل مواد وأجهزة اللجنة أو التخلص منها، حسب الاقتضاء، ليتسنى الاحتفاظ بالمعلومات والخبرات داخل منظومة الأمم المتحدة في ظل الضمانات المناسبة.

وحري بالمجتمع الدولي الآن أن يدعم الحكومة العراقية في جهودها لتحويل العراق إلى بلد مستقر مسالم يكون جزءا من منطقة الشرق الأوسط الخالية من أسلحة الدمار الشامل.

جنوب أفريقيا ستصوت لصالح مشروع القرار، وإن كنا نحبذ إنهاء ولاية مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة على أساس تقرير من الأمم المتحدة.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس (S/2007/390) بشأن إنهاء ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (اللجنة) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) في العراق. حالة نزع السلاح الراهنة في العراق تحسنت مقارنة بالوقت الذي أُنشئت فيه اللجنة. لذلك نؤمن بأن مواصلة ولايتي اللجنة والوكالة لم تعد مطلوبة. وإن إنهاء الولاية يمثل خطوة كبرى نحو التسليم بأن فصلا من تاريخ العراق قد أُغلق، ويؤكد مجددا على أن العراق الجديد ملتزم بواجباته في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار.

ووفدي يؤمن بأن الخبرات والتجارب المستفادة أثناء السنوات العديدة من عمليات اللجنة تشكل رصيدا للمجتمع الدولي لا يقدر بثمن. ويحدونا الأمل بأنها لن تضيع وستظل متاحة لنظام التحقق المستقل والمتعدد الأطراف في المستقبل. ولئن كنا نحبذ رؤية تقييم فني مسبق لحجم مسائل نزع السلاح المتبقية التي لم تحسم بعد في العراق قبل إنهاء الولاية، فإننا نتفهم صعوبة التحقق من جميع المسائل المتبقية. غير أننا يحدونا الأمل أن مسائل نزع السلاح المتبقية التي لم تحسم بعد ستحسم في النهاية ولن تظل بعيدة عن متناولنا. وفي ذلك الصدد نلاحظ التزام حكومة العراق المبين في دستورها بالوفاء بواجباتها في ميدان نزع السلاح ومنع الانتشار. ونرجو أن تتخذ الخطوات اللازمة للوفاء بذلك الواجب، بما في ذلك الانضمام المبكر إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يساهم تنفيذ العراق لالتزامه بنزع السلاح في الإنشاء المبكر لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

العراق يمر الآن بتحولات كبيرة. وما فتئ العراقيون يحتفلون بدولتهم الجديدة القائمة على أسس الديمقراطية وسيادة القانون والتنمية التشاركية. وليس من السهل دائما على العراقيين أن يتقدموا في هذا المسار الجديد، خاصة مع بقاء الأوضاع الأمنية قاتمة في البلد. وإننا نتعاطف مع العراقيين الذين يواجهون تحديات كثيرة في السير في تلك العملية. ولذلك نؤمن بأن اختتام ولايتي اللجنة والوكالة في العراق سيتيح للعراقيين فرصة تكريس مواردهم إلى ميادين أخرى بغية تلبية حاجات البلد الماسة وتحقيق أولوياته.

أخيرا، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للجنة والوكالة على روحهما المهنية المتفانية ومساهماتهما في تنفيذ ولايتيهما في العراق على مر السنين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2007/390.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بيرو، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لاشيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٧٦٢ (٢٠٠٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت. أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد تشركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي أولا بأن أعرب عن امتنان وفد بلدي للسيد بيريكوس على إحاطته الإعلامية النهائية بشأن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ولجنة الأمم المتحدة الخاصة التي سبقتها والعمل الذي قامتا به في العراق لسنوات عديدة. ونحن نحيط علما بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد زلاوفينن بشأن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ما يختص بالبرنامج النووي للعراق. ولقد استمعنا إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة وتضمنا وجهة نظر بلديهما إزاء مسألة أسلحة الدمار الشامل في العراق. ونشعر بالامتنان لممثل العراق الدائم، السيد البياتي، على توضيح موقف بغداد من أنشطة العراق المستقبلية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح.

يعتقد الوفد الروسي أن نمط إنهاء ولاية اللجنة، حسبما يرد في مشروع القرار S/2007/390 الذي قدمته المملكة المتحدة والولايات المتحدة، يخرج عن فهمنا لتلك المسألة. وسير العملية كما جرى اختصاره لا يتضمن شهادة من اللجنة في ما يتعلق بملف نزع سلاح العراق. إذ لا تزال هناك أسئلة بدون أجوبة تتعلق بالمصير الغامض للمنشآت العسكرية العراقية التي رصدتها اللجنة وما تبقى من مخزونات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والمواد ذات الاستعمال المزدوج. وثمة اقتراح بعدم الاكتراث لعدم اليقين إزاء مصير عشرات القذائف العراقية التي لم يتمكن خبراء الأمم المتحدة، منذ أوائل عام ١٩٩٣، من تدميرها.

إن القرار الذي اتخذه المجلس للتو لا يوفر أجوبة واضحة تتعلق بوجود أسلحة دمار شامل في العراق منذ آذار/مارس ٢٠٠٣. وفي ذلك الصدد، اقترحت روسيا مرارا على مقدمي مشروع القرار أن يقدما إلى مجلس الأمن العناصر الواردة في تقرير دويلفر التابع لفريق التحقيق في العراق المتعلقة بولاية اللجنة في ما يتصل بالشهادة إزاء العملية الدولية. غير أن مقدمي مشروع القرار آثرا عدم القيام بذلك.

وبغية كفالة تحقيق الاستقرار في المنطقة، كنا نعتقد أنه في سياق العمل على وضع مشروع القرار، كان من الأهمية بمكان توضيح مسائل معلقة تتصل، على نحو خاص، بإنشاء آلية وطنية لمراقبة الصادرات؛ ودخول العراق في اتفاقات متعددة الأطراف تتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وتوضيح مصير ما تبقى من أسلحة محددة ووسائل إنتاج لم يعمل مفتشو الأمم المتحدة على تدميرها قبل عام

٢٠٠٣. وبفضل جهودنا، يتضمن القرار المتخذ للتو بعض تلك النقاط، ولكن ليس كما هو مطلوب للأسف.

ومع أخذنا لمجموعة المسائل برمتها في عين الاعتبار، فقد امتنعنا عن التصويت.

السيد لي كيكسن (الصين) (تكلم بالصينية): أصدر مجلس الأمن، في قرار تاريخي، ولاية بإجراء التفتيش والتحقق الكاملين من أسلحة الدمار الشامل التي في حوزة العراق وتدمير تلك الأسلحة بشكل كامل. وبذلت كل من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية جهودا مضنية لتحقيق تلك الغاية. ومن الجدير بالإعجاب الشديد ما أبدياه من تفان ومقدرة مهنية في ظل أوضاع تتسم بالشدة والخطر المتناهيين.

وقد ترّأس السيد هانز بليكس، رئيس اللجنة السابق، والسيد البرادعي، المدير العام للوكالة، والسيد ديميتريوس بيريكوس، الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة، جميعا أفرقتهم بانضباط ونزاهة وشفافية ومهنية صارمة. ونحن نعرب لهم عن عميق تقديرنا لتفانيهم في اكتشاف الحقائق التي تصمد لاختبار التاريخ وعن إعجابنا به.

وقد طالب مجلس الأمن العراق في قراريه ٦٨٧ (١٩٩١) و١٢٨٤ (١٩٩٩) بتدمير كل ما لديه من أسلحة الدمار الشامل. والصين اقتناعا منها بأن نزع سلاح العراق سيتم بالوسائل السلمية، أعلنت تأييدها لأنشطة التفتيش والتحقق التابعة للأمم المتحدة في العراق، تلك الأنشطة التي لم تكن في مصلحة أمن العراق واستقراره فحسب، وإنما كان من شأنها أن تسهم أيضا في سلام وهدوء منطقة الخليج والشرق الأوسط برمته. ومن هذا المنطلق، أوصت الصين بضم خبراء عديدين إلى اللجنة، دفع أحدهم حياته ثمنا لأداء الواجب.

وقد مرت الحالة في العراق بتغييرات هائلة منذ إنشاء اللجنة. فاختار الشعب العراقي حكومة جديدة مكرسة جهودها لإعادة إعمار البلد على الصعيدين السياسي والاقتصادي بعد الحرب وإعادة اندماجه في الشؤون الإقليمية والدولية. وأبلغ وزير خارجية العراق زيباري رئيس مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بأن:

> ”الدستور الدائم لحكومة العراق ... [يـ]نص على أن ”تحترم الحكومة العراقية، وتنفذ، التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وبمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة للاتصال“ (*S/2007/236*، الفقرة ٢).

وقد أنشأ العراق أيضا الأجهزة ذات الصلة لضمان تنفيذ التزاماته الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتعرب الصين عن تقديرها للجهود السالفة الذكر لحكومة العراق وعن اعترافها بها. وتتفهم الصين طلب العراق العاجل حل اللجنة وتوافق عليه. ونرجو أن يعتبر العراق إنهاء الولايتين المناطتين بكل من اللجنة ومكتب العراق للتحقق النووي التابع للوكالة بمثابة نقطة بدء جديدة وأن يكون أهلا لتوقعات المجتمع الدولي باحترام التزاماته والوفاء الفعلي بواجباته في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، استعادةً لموقعه كعضو مسؤول في المجتمع الدولي يسهم في صون الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويمثل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط مطمحا مشتركا وهدفا من أهداف المجتمع الدولي، فضلا عن كونه شرطا من شروط القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وهو يكتسب أهمية خاصة في الظروف

الراهنة لأن من شأنه أن ييسر بناء الثقة المتبادلة وأن يسهم في التخفيف من حدة التوتر في الشرق الأوسط. وتعرب الصين عن تأييدها لجميع الجهود المبذولة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وترجو أن يتسنى تحقيق ذلك في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في ضوء القرار المتخذ من فوره، كانت تلك هي الإحاطة الأخيرة لممثلي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المجلس عن الحالة فيما يتعلق بالعراق. وأود لذلك، باسم أعضاء المجلس، أن أعرب لأفراد اللجنة والوكالة عن تقديرنا لإسهاماتهم الهامة في تنفيذ الولايتين اللتين أناطهم بهما مجلس الأمن.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.